الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

الثلاثاء 20 شعبان 1422 هـ 6 نوفمبر 2001 العدد 8379

السعودية: اتجاه لإنشاء شركة قابضة لخدمات الطاقة والصناعات المساندة

مؤتمر عالمي بالرياض يستعرض إنجازات وقرارات الملك فهد في مجال البترول خلال العقدين الماضيين

الرياض: عبد العزيز الهندي
افتتح في الرياض مساء أمس مؤتمر ومعرض الخدمات المساندة في صناعتي البترول والطاقة الذي تزامن مع ذكرى مرور عشرين عاماً على تولي خادم الحرمين الشريفين مقاليد الحكم في السعودية بحضور عدد من الشخصيات والمتخصصين في شؤون الطاقة ورؤساء الشركات البترولية من داخل السعودية وخارجها. وافتتح المؤتمر الذي نظمته شركة CWC البريطانية المهندس علي بن إبراهيم النعيمي وزير البترول والثروة المعدنية السعودي الذي ألقى كلمة تناول فيها دور خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز في تطور الصناعة والسياسة البترولية السعودية، وأكد انه خلال العشرين عاماً الماضية تحقق في قطاع البترول نجاحات منقطعة النظير بسبب التركيز على هدف واحد واضح وهو تطوير القطاع بما يخدم الوطن والمواطن، وقد اتسمت هذه التطورات بحسن التخطيط، وركزت على المديين القصير والطويل وتمت بتوجيه وإشراف كامل ومباشر من خادم الحرمين الشريفين. واشار النعيمي الى امكانية انشاء شركة قابضة لادارة خدمات الطاقة والصناعات المساندة. واستعرض الوزير النعيمي القرارات التي اتخذها الملك فهد والتي تدل على بعد نظره، واثبتت الأيام إنها ذات بعد مستقبلي وعمق استراتيجي، وذات أهمية خاصة للصناعة البترولية السعودية. وكشف عن إنجاز مراحل متقدمة لإنشاء شركة قابضة متخصصة في خدمات الطاقة والصناعات المساندة لها بمساهمة من القطاع الخاص السعودي.

وأوضح انه في عام 1990 اثناء زيارة وفد من وزارة البترول والثروة المعدنية إلى جنوب شرق آسيا للعمل على تقوية العلاقات البترولية مع تلك المنطقة الهامة، وجه الملك فهد بزيادة الطاقة الإنتاجية لشركة ارامكو السعودية من حوالي سبعة ملايين برميل يومياً إلى عشرة ملايين برميل والبدء في ذلك فوراً، وكانت وزارة البترول قد رفعت تقريراً لخادم الحرمين الشريفين يلخص الأوضاع المستقبلية للسوق البترولية الدولية كظروف العرض والطلب مروراً بإمكانات وجود الفرص لزيادة الطاقة الإنتاجية لدى اغلب الدول الأخرى المصدرة للبترول، وكانت المملكة تدرك بان زيادة الطاقة الإنتاجية بنسبة 43 في المائة ستكلف استثمارات بمليارات الدولارات وستضيف نوعاً من المخاطر تتمثل في إمكانية عدم استغلال هذه الطاقة الإضافية، اما لأن الطلب يرتفع كما كان متوقعاً أو لدخول منافسين غير متوقعين في السوق البترولية، ورغم تلك المخاطر إلا أن السنين اللاحقة أثبتت واظهرت حكمة خادم الحرمين الشريفين وبعد نظره في استقراء التطورات العالمية واستشراف المستقبل التي كانت وراء هذا القرار التاريخي.

وشدد المهندس النعيمي على أن تداعيات الأحداث أوضحت خلال السنوات العشر التالية لهذا القرار بعد نظر خادم الحرمين الشريفين، وكيف أن ذلك حافظ ليس فقط على مركز المملكة البترولي بجعلها الدولة الأولى في إنتاج وتصدير البترول خلال مدة وجيزة، مع ما جلبه ذلك من خير كثير للاقتصاد السعودي، بل انه جنبّ الاقتصاد العالمي أخطاراً كانت كفيلة بحدوث أزمات تنموية في مختلف البلدان الصناعية والنامية.

واضاف انه بعد سبعة اشهر من اتخاذ هذا القرار وقيام ارامكو السعودية بتنفيذه قام العراق بغزو الكويت مما أدى إلى فقد السوق البترولية الدولية حوالي 5 ملايين برميل وهو ما يمثل مجمل إنتاج البلدين في ذلك الوقت، وقد استطاعت السعودية في غضون فترة قياسية لا تتجاوز ثلاثة اشهر من تعويض اكثر من 70 في المائة من كمية البترول المفقودة مما أعاد الكثير من التوازن إلى السوق، ويعود الفضل في مقدرتنا على زيادة إنتاجنا في فترة وجيزة إلى خطط واعمال زيادة الطاقة الإنتاجية التي بدأت قبل ذلك بعدة اشهر.

وأكد وزير البترول السعودي انه بالرغم من أن دولة الكويت استأنفت الإنتاج في العام التالي تدريجياً حتى وصلت إلى مستويات إنتاجها قبل الغزو في عام 1992، وبالرغم كذلك من أن العراق عاد إلى الإنتاج بعد ذلك وبمستويات متقاربة من إنتاجه السابق إلا أن المملكة حافظت على مستويات إنتاجها ولم تسجل أي انخفاض يذكر إلا في حدود قرارات الاوبك، والتي تحدد حصص الإنتاج لكل دولة والهادفة إلى المحافظة على الأسعار.

وارجع الوزير النعيمي أسباب محافظة بلاده على مستويات الإنتاج الناتجة عن زيادة الطاقة الإنتاجية إلى عاملين أساسيين الأول انهيار الاتحاد السوفياتي، حيث أدى هذا الانهيار إلى انخفاض إنتاج دول الاتحاد السوفياتي السابق من البترول من اثني عشر مليون برميل يومياً إلى ستة ملايين برميل يومياً وذلك خلال النصف الأول من عقد التسعينات الميلادية. اما العامل الثاني الذي يستحق تركيزاً أكثر حيث يبرز أهمية قرار توقيت زيادة الطاقة الإنتاجية للمملكة، فيتعلق بالتنامي العالي والمستمر في استهلاك الدول الآسيوية للبترول خلال عقد التسعينات الميلادية والناتج عن ارتفاع معدلات نموها الاقتصادي، فمنذ صدور توجيه خادم الحرمين الشريفين بزيادة الطاقة الإنتاجية للمملكة في بداية عام 1990 إلى الآن، تضاعف استهلاك دول جنوب شرق آسيا من البترول من عشرة ملايين برميل يومياً إلى عشرين مليون برميل يومياً ونتيجة لهذا النمو من ناحية وتوفر الطاقة الإنتاجية للمملكة من ناحية اخرى، فقد زادت صادراتها البترولية إلى آسيا من حوالي مليون برميل يومياً في أواخر الثمانينات الميلادية إلى حوالي أربعة ملايين برميل يومياً في الوقت الحاضر.

واشار وزير البترول السعودي إلى أن خادم الحرمين الشريفين منذ أوائل عقد الثمانينات الميلادية كان يرى أن السعودية يجب أن تبني علاقات استراتيجية بترولية مع الدول المستهلكة للبترول، تشمل الدخول في مشاريع بترولية مشتركة في هذه الدول، لتكرير البترول السعودي وتوزيع منتجاته، مما يحقق بالطبع ضمان سوق ثابتة للبترول السعودي، بغض النظر عن تقلبات العرض والطلب المختلفة، كما انه يحقق دخلاً إضافياً لشركة ارامكو، وكان أول مشروع من هذا النوع في الولايات المتحدة الأميركية والذي تم توقيعه في عام 1988 مع شركة تكساكو وتلا ذلك مشاريع مشابهة في كل من كوريا والفلبين واليونان ونعمل الآن على الدخول في مشاريع أخرى وبالذات في الدول ذات النمو المتزايد في استهلاك البترول مثل الصين والهند.

وتطرق الوزير النعيمي إلى اهتمام الملك فهد بالقرارات الاستراتيجية التي تخدم الوطن والمواطن السعودي على المديين القريب والبعيد، والمتعلق بعملية سعودة الصناعة البترولية السعودية وهذا لا يقتصر فقط على عملية توظيف السعوديين بل توليهم المسؤوليات الإدارية وعمليات اتخاذ القرارات ومن ذلك أمره في عام 1988 بتحويل ارامكو إلى شركة سعودية ليس فقط من ناحية الملكية بل من النواحي الإدارية والقانونية، كما اهتم الملك فهد بالمحافظة على استقلالية الشركة لتقوم بأدوارها بكفاءة وحسب افضل المنطلقات الإدارية والاقتصادية التي تحكم مسيرة الشركات البترولية المماثلة.

ورأى النعيمي أن التفكير الاستراتيجي وبعد النظر لدى خادم الحرمين الشريفين لا يقتصر على عمليات تطوير الصناعة البترولية السعودية، فهو يهتم بالسياسة البترولية السعودية على الصعيد الدولي، والتي أرسى دعائمها على أساس استقرار السوق البترولية بالسعي لإحداث توازن في العرض والطلب، والحصول على سعر يناسب الدول المنتجة ويساهم في استقرار ونمو الصناعة البترولية ولا يشكل حملاً كبيراً على الدول المستهلكة الغنية أو الفقيرة، كما يساهم في استقرار نمو الاقتصاد العالمي، مضيفاً انه من اجل هذا السعر المستهدف وحتى يتم استقرار السوق البترولية الدولية فان توجيهات خادم الحرمين الشريفين كانت دائماً تعني بترسيخ تعاون المملكة مع الدول المنتجة للبترول الأعضاء في منظمة الاوبك وخارجها، وعلى أساس المصالح الاقتصادية المشتركة، وقد نجحت هذه السياسة، ليس فقط في دعم ما تتمتع به السعودية من مصداقية واحترام كبير على المستوى الدولي بل كذلك في إيجاد استقرار للسوق البترولية والحصول على عوائد مالية جيدة للدول المنتجة وللصناعة البترولية مع عدم الأضرار سلباً على نمو الاقتصاد العالمي.

إضافة إلى ذلك فقد كانت علاقاتنا مع كافة الدول المستهلكة للبترول علاقات متميزة وذلك من خلال التشاور والحوار المستمر وتبادل الزيارات وتكوين اللجان الفنية المشتركة وحضور اللقاءات والمؤتمرات الدولية.

واعتبر أن مستقبل بلاده في المجال البترولي بشكل خاص وفي المجال الاقتصادي بشكل عام سيكون مشرقاً ويبشر بألف خير، مشيراً في هذا الصدد إلى ثلاث خطوات أو مبادرات رئيسية تمثلت في مبادرة الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني السعودي بدعوة الشركات البترولية العالمية للاستثمار في مجال استكشاف واستخراج الغاز وتطويره، وربطه بالصناعات اللاحقة، مؤكداً أن هذه المبادرة ستفتح مجالات صناعية جديدة وواعدة للمملكة ولنموها الاقتصادي، ليس فقط في نواحي جذب الاستثمارات المالية وتوظيف الشباب السعودي بل كذلك في توفير المقومات الأساسية والمستقبلية للاقتصاد والرخاء الاجتماعي في المملكة وعلى رأسها الماء والكهرباء، إضافة إلى ذلك فان هذه المبادرة ستساهم بشكل كبير في توسعة قطاع الصناعات البتروكيماوية في المملكة وزيادة الاستثمارات العالمية فيها. كما أن مبادرة ولي العهد بإنشاء أمانة عامة لمنتدى الطاقة الدولي الذي يركز على الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة للبترول والصناعة البترولية ستؤدي بعد تحويلها إلى واقع عملي إلى زيادة التعاون والتفاهم بين الدول المستهلكة والمنتجة للبترول، كما ستعطي المملكة دوراً عالمياً يعكس أهميتها في الصناعة البترولية.

واشار إلى أن هذه المبادرة قد حظيت بموافقة حوالي خمسين دولة ومنظمة متخصصة في الطاقة، وهو العدد المطلوب لإنشائها وكشف أن وزارته قد انتهت من الصيغة شبه النهائية لنظامها ونشاطها وطريقة عملها وهي صيغة حظيت بموافقة عالمية لأنها أخذت بالحسبان ملاحظات جميع الأطراف، معرباً عن اعتقاده انه لن يمضي عام من الآن إلا والأمانة العامة لمنتدى الطاقة الدولي قد انطلقت فعلياً وعملياً من مدينة الرياض. واضاف المهندس النعيمي: واما الخطوة الثالثة فلها علاقة مباشرة بالمؤتمر الذي نشارك جميعاً هذه الليلة في افتتاحه والخاص بالخدمات المرتبطة بالبترول والطاقة حيث اعتقد أن هذا المؤتمر لبنة أساسية من اجل توطين هذه الصناعة في المملكة، موضحاً في هذا الصدد أن صناعة البترول والطاقة ليست فقط مقتصرة على إنتاج البترول وتصديره أو تكريره بل أن هناك العديد من الخدمات والصناعات المرتبطة بها، وهذه تشمل على سبيل المثال المسح الجيولوجي وعمليات الحفر والتصاميم الهندسية اللازمة وإجراء الاختبارات والقيام بالإنشاءات المختلفة من الطرق إلى المعامل وغيرها، كما تشمل إنشاء المصانع التي تمد صناعة البترول والطاقة بمختلف حاجاته مثل الأنابيب والصمامات والمواد الكيميائية والبتروكيميائية وغيرها بما في ذلك الرمل والطين المعالج، كما أن صناعة الطاقة تحتاج إلى خدمات هامة أخرى مثل الدراسات الهندسية وأبحاث الطاقة المختلفة والمراكز الاستشارية وغيرها.

وكشف أن وزارته بدأت في إعداد الدراسات والتخطيط للفرص الكبيرة في مجال الصناعات والخدمات المرتبطة بالبترول وفي مجالات الحفر والاستكشاف وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص، كما كشف عن توجه جاد لإنشاء شركة قابضة متخصصة في خدمات الطاقة والصناعات المساندة وبمساهمة من القطاع الخاص، وقد انتهت الدراسة الخاصة بذلك من قبل صندوق الاستثمارات العامة.

وعقب الحفل الخطابي أقيمت ندوة رأسها الوزير النعيمي وتحدث فيها كل من الدكتور عبد العزيز الدخيل مدير جامعة الملك فهد للبترول والمعادن عن التعليم والدراسات البترولية في المملكة، وعبد الله صالح جمعة رئيس شركة ارامكو السعودية وكبير الاداريين فيها عن ارامكو السعودية خلال العشرين عاماً الماضية، والدكتور روبرت مابرو مدير معهد اكسفورد لدراسات الطاقة عن المملكة العربية السعودية والسوق البترولية الدولية، وايان سيمور رئيس تحرير نشرة ميس المتخصصة عن «المملكة العربية السعودية ومنظمة الاوبك»، وتلا الندوة افتتاح المعرض المصاحب للمؤتمر الذي سيقام حتى غدا الأربعاء وتشارك فيه 18 شركة محلية وإقليمية، وخصص جناح فيه يستعرض إنجازات خادم الحرمين الشريفين في قطاعي البترول والغاز خلال العشرين عاماً الماضية.

مشاركة Tweet Like 0

بريد طباعة